فغير وان كان بحسب المفهوم كما في نسبة الانسان الى البشر والناطق فبحسب المفهوم
وان كان بحسب الذات والهوية كما في نسبة الانسان الى الكاتب والحجر فبحسب الذات الهوية وما
ذهبوا اليه من ان الجزء بالنسبة الى الكل والصفة بالنسبة الى الموصوف ليس غيره ولا عينه ليس بمعقول
لكونه ارتفاعا للنقيضين فهو في الغيرية اضافة بها يصير اخص من النقيض بحسب المفهوم لان الغيرين
بها الاثنان من حيث ان احدهما ليس هو الآخر الا انا حينئذ لا نجد في نفسنا من الامر ما يشعر
بها مفهوم النقيض ايضا فلذا اطلقوا القول بان الغيرية نقيض هو هو وبان الغيرين بها
الاثنان او الشيئان واعتذر الامام الرازي عما ذكره المتكلمون ان الشيء بالنسبة الى الشيء قد
يكون له عينه ولا غيره بانها اصطلاح على تخصيص لفظ الغيرين بما يجوز انفكاكهما كما خصص الحرف لفظ
الدابة بذوات الاربع وصاحب المواقف بان معناه انه لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الهوية
كما مر الواجب في الحمل اذ لو كان المحمول غير الموضوع بحسب الهوية لم يصح الحمل ولو كان عينه بحسب
المفهوم لم يتدلل لم يصح ايضا لامتناع النسبة بدون الاثنينية ثم قال بالوجود الذهني حتى وبانهما
متغايران في الخارج متغايران في الذهن ومن لم يقل لم يصرح بل قال لا هو ولا غيره لان المعلوم قطعا هو
انه لا بد بينهما من اتحاد من وجه واختلاف من وجه واما ان ذلك في الخارج وهذا في الذهن فله وكله
الى عند ربه فاسد اما الاول فلان منه من حاول اثبات ذلك بالدليل فقال لو كان الجزء غير الكل لكان
غير نفسه لان العشرة مثلا اسم لمجموع الآحاد ومشاول كل فرد منها غيره ولا غير لان المعلوم قطعا هو
انه لا بد بينهما من اتحاد من وجه واختلاف من وجه واما ان ذلك في الخارج وهذا في الذهن فله وكله
الى عند ربه فاسد اما الاول فلان منه من حاول اثبات ذلك بالدليل فقال لو كان الجزء غير الكل لكان
غير نفسه لان العشرة مثلا اسم لمجموع الآحاد ومشاول كل فرد منها غيره فلو كان الواحد غير
العشرة لصار غير نفسه لان العشرة مثلا اسم لمجموع الآحاد وان تكون العشرة بدونه وكذا اليد من
زيد وبطلان هذا الكلام لان مغايرة الشيء للشيء لا تنفي مغايرته لكل من اجزائه حتى يلزم مغايرته
لنفسه وزعم هذا القائل ان هذا الدليل قطعي وان القول بكون الواحد غير العشرة فاسد لم يقل
به احد الا جعفر بن حارث من المعتزلة وعد هذا من جهالاته واما الآخر فلان الكلام في ان جزء الصفة
الغير المحمولة كالواحد من العشرة واليد من زيد والعلم مع الذات والقدرة مع الذات ونحو ذلك
مما لا يتصور انفكاكها بحسب الوجود والعين فهو وبعضهم قد يسبق انه لا يكفي في التغاير الانفكاك
من جانب والا انتفض بالجزء مع الكل والموصوف مع الصفة وزعم بعضهم انه كاف حتى ان عدم
تغاير الشيئين انما يتحقق اذا كان كل منهما بحيث يمتنع بدون الآخر والنقض غير وارد
اما الموصوف مع الصفة فلان عدم التغاير انما هو في الصفات التي يمتنع الذات بدونها
كما يمتنع من بدون الذات كصفات القديم لامتناع العدم على القديم وكذا الصفات بعضها
مع البعض مثلا فهو مثل البياض مع الجسم فانهما غيران واما الجزء مع الكل فلانه كما يمتنع الشيء

بدون الواحد كذلك الواحد من العشرة يمتنع بدونها اذ لو وجد بدونها لم يكن واحدا من العشرة
وحاصله ان الجزء لوصف الجزئية يمتنع بدون الكل وح يرد ما قاله مورد الاضافة فيه كالاب مع
الابن والاخ مع الاخ والصانع مع المصنوع ويلزم ان لا يكونا غيرين ويلزم لذلك بكون
الغيرين بل الضدان غيرين لان التغاير والتضاد من الاضافات وان الشيء مواد لك
بناء على ان الاضافة عدمية ولا نما يتبين الله عام اجيب بان الكلام في معروض الاضافة
من حيث انه معروض لا في المجموع المركب من المعروض والعارض قوله واعلم يريد ان مشايخنا
لما قالوا بوجوه الصفات القديمة لزمهم القول بتعدد القدماء وبانها قديمة على الله فحاولوا
التفصي عن ذلك بنفي المغايرة بين الصفات وكذا بين الصفة والذات والظاهر ان هذا انما يدفع
قدم غير الله تعالى تعدد القدماء ويكثرها لان الذات مع الصفة وكذا الصفات بعضها مع البعض
وان لم يكن متغايرة لكنها متعددة متكثرة قطعا اذ التعدد انما يقابل الوحدة ولذا صرحوا
بان الصفات سبعة او ثمانية وبان الجزء مع الكل اثنان وشيئان وموجودان
وان لم يكونا غيرين قوله وهذا اي من خواص الكثرة التماثل وهو الاشتراك في
الصفات النفسية ومرادهم بالصفة النفسية صفة تثبوتية يدل الوصف بها على نفس
الذات دون معنى زائد على الذات كالعلم الحيوة صوما وذاتا وشيئا وموجودا ونقابله
المعنوية وهي صفة ثبوتية دالة على معنى زائد على الذات ككون الجوهر حادثا ومتحيزا و
قابلا للاعراض ومن لوازم الاشتراك في الصفات النفسية امران احدهما الاشتراك
فيما يجب ويمتنع ويجوز وثانيهما ان يستدل كل منهما مستدل الآخر والمماثلة ح وان اشتركا في
الصفات النفسية لكن لا بد من اختلاف بينهما بجهة اخرى لتحقق التعدد والتمايز فيصح التماثل
وينسب الى الشيخ انه يشترط في التماثل التساوي من كل وجه واعترض بانه لا تعدد
ح فلا تماثل وبان اسم اللفظ مطبقوب على صحة قولنا زيد مثل عمرو في اللفظ اذا كان
يساويه فيه ويسد مسده وان اختلفا في كثير من الاوصاف ولذا ترى النحاة يمثلون
بالخط مثل بمثل وارادوا به الاستواء في الكيف دون الوزن وعدد الحبات واوصافها
والجواب ان المراد التساوي في الجهة التي بها التماثل حتى ان زيدا وعمرا لو اشتركا في اللفظ
وكان بينهما مساواة في ذلك بحيث ينوب احدهما مناب الآخر صح القول بانهما مثلان في اللفظ
والا فلا قوله واما اشتراط التغاير فمختلف فيه وفاقا للآمدي واما الصفات فقد

تنبيه

وينوب مناب فرد هما جاز المثلان موجودان مشتركان في ذاتك وكذا مسم او موصوفان يسد كل منهما مسد الآخر